POMED PROJECT ON MIDDLE EAST DEMOCRACY

CHEAT SHEET

البيان الصحفي

ما هو البيان الصحفي؟

البيان الصحفي هو بيان رسمي صادر لتقديم معلومات محددة وموجزة عن حدث ما. الغرض الرئيسي من البيان الصحفي هو الإعلان عن شيء مهم ومحدّد. يحتوي البيان الصحفي على تنسيق محدد وله ثلاثة أغراض ترويجية رئيسية:

١. **إعلام وسائل الإعلام** بحدث معين على أمل أن يتم نشره من قبلهم ومشاركته مع الجمهور الأوسع؛

٢. **رفع مستوى الوعي بمنظمتك**، وجذب انتباه الصحفيين، والحصول على تغطية لرسالة وأنشطة وأبحاث منظمتكم وكذا الموقف الفكري والسياساتي للمنظمة بشكل منتظم؛

٣. **الترويج لمنظمتكم** من خلال الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي والمدونات ومواقع الويب الأخرى ذات الصلة من أجل الوصول إلى الجمهور المستهدف بشكل أكثر مباشرة.

يمكن أن تكون البيانات الصحفية **أداة قوية للمناصرة** ويمكن استخدامها بشكل إستراتيجي للضغط على صناع القرار لاتخاذ إجراء بشأن قضية معينة. بشكل عام، يجب استخدام البيانات الصحفية بعناية ويجب عدم إصدارها لنشر الأحداث الروتينية.

البيان الصحفي في عصر تويتر

بالرغم من أن وسائل التواصل الاجتماعي قد غيرت طبيعة الاتصالات في العالم، لازالت البيانات الصحفية أحد الأدوات الحيوية وقد تكون في الواقع أكثر أهمية من أي وقت مضى للترويج لمنظمتكم والتأكيد على مواقف المنظمة للجمهور العام. مع الإنترنت، أصبحت البيانات الصحفية:

- **أداة مهمة لمحرك البحث** يمكن أن تساعد المانحين والصحفيين وصانعي السياسات والموظفين المحتملين والجمهور المستهدف الآخر في العثور على منظمتكم.
- **جزء مهم ودائم من السجل العام لمنظمتكم**، والذي سيكون متاحًا في المستقبل المنظور، مما يوثق مواقفكم وبياناتكم، خاصة مع نمو حملات التضليل الإعلامية في كل مكان؛
- **طريقة لتسليم رسائل المنظمة بشكل مباشر وغير منقح** للجمهور.

كيف تكتب بيان صحفي فعال:

قبل البدء في كتابة البيان الصحفي، ضع في اعتبارك ما إذا كانت قصتك تستحق النشر ولتتمكن من معرفة ذلك يجب أن تسأل نفسك:

- هل هناك شيء جديد يقدمه البيان الصحفي؟
- هل هناك شيء غير عادي أو غير متوقع يوثقه أو يعلنه البيان؟
- هل سيجد شخص ما خارج منظمتكم أو شبكة علاقاتكم البيان الصحفي مثيرًا للاهتمام؟
- هل سيهتم أحد حقا؟ إذا كان الأمر كذلك لماذا؟ هذه هي الزاوية التي يجب أن تنظر منها للموضوع.

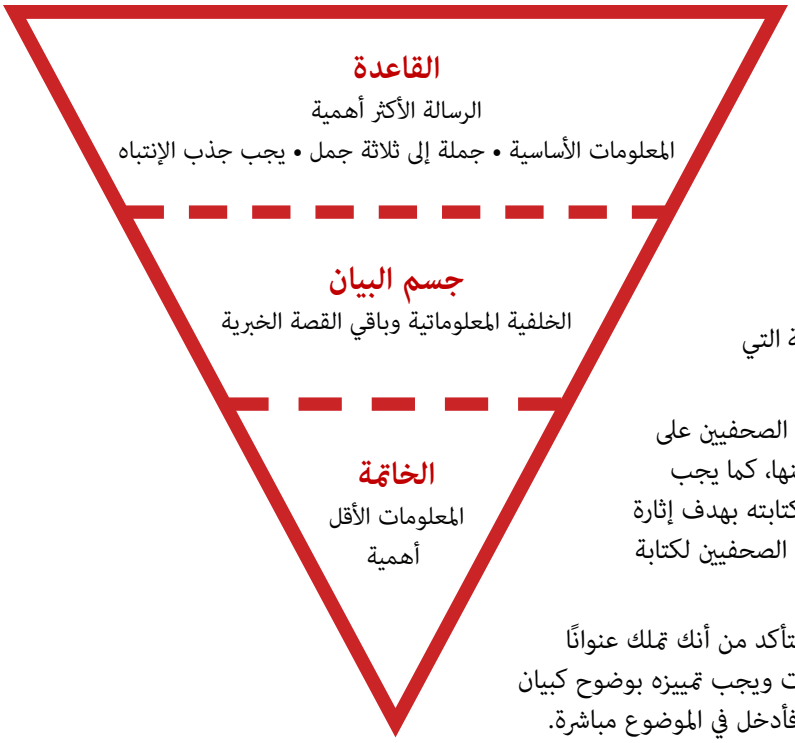

يجب الإلتزام خلال كتابة البيان الصحفي **بتنسيق صارم** لتسهيل عثور الصحفيين على المعلومات بسرعة وسهولة. يبدأ البيان دومًا باسم المدينة التي أصدر منها، كما يجب التأكد أن البيان الصحفي ليس مجرد سرد رتيب للحقائق ولكن يجب كتابته بهدف إثارة اهتمام القارئ. من المفيد استخدام نظام الهرم المقلوب الذي يستخدمه الصحفيين لكتابة البيان الصحفي.

لتحسين فرص إختيار بيانكم الصحفي من قبل صحيفة ونشره، يجب التأكد من أنك تملك عنوانًا قويًا أو، أن يكون عنوان رسالة البريد الإلكتروني جذاب وغنيًا بالمعلومات ويجب تمييزه بوضوح كبيان صحفي. إذا نجحت في الحصول على أن يواصل الصحفي قراءة البيان، فأدخل في الموضوع مباشرة.

يجب أن يحتوي السطر الأول من البيان الصحفي على الجزء الأكثر أهمية من إعلانك. مثل القصة الإخبارية، يجب أن يحتوي السطر الأول من البيان الصحفي على ملخص للقصة ويجب أن يجذب انتباه قارئها ومحاولة الاجابة عن أكبر قدر ممكن من الأسئلة التالية:

١. من يعلن هذا؟
٢. ما الذي يتم الإعلان عنه؟
٣. اين يحدث هذا؟
٤. متى تم اطلاق البيان؟ متى يجري الحدث محل البيان؟
٥. لماذا يحدث الأمر محل البيان هذا أو لماذا حدث؟

السؤال الأخير هو، بطبيعة الحال، السؤال الأساسي ويجب أن تتضمن الاجابة عليه لماذا يجب أن يهتم القارئ بهذا الإعلان أو القصة.

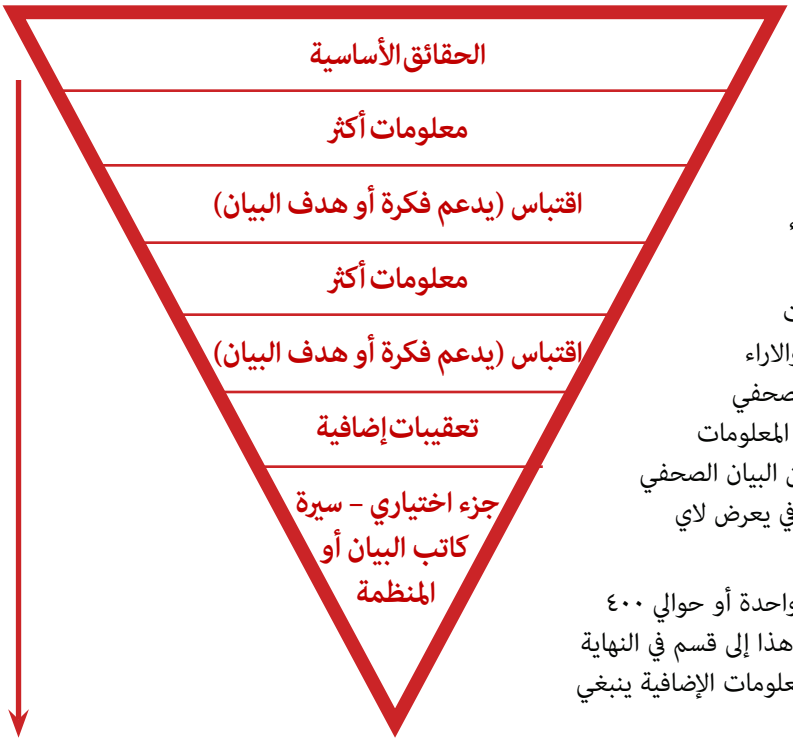

بعد الإجابة على هذه الأسئلة، تكمن الأولوية التالية في **تقديم التفاصيل وإضافة معلومات تعرض السياق العام وإبراز سبب أهمية قصتك.** هنا، يجب أن تسعى للإجابة على أي أسئلة ثانوية تكونت لدى القراء من المعلومات المقدمة في الفقرة الأولى.

بعد ذلك، **يمكنك إضافة اقتباسات من أحد القائمين بالمنظمة لتوفير رؤية وتقديم رأي للقارئ. لا تستخدم الاقتباسات لأغراض إضافة المعلومات.** الاقتباسات توفر لك فرصة لتقديم منظمتك، والترويج للخبراء العاملين بالمنظمة، وتوضيح مواقفكم، ومهمتكم، وأهدافكم.

في الفقرات اللاحقة، يمكنك إضافة التفاصيل لشرح الاقتباسات التي ذكرت في الفقرات السابقة واضافة أي اقتباسات جديدة للتوسع في المعلومات والاراء المعروضة في الأقسام السابقة. يجب كتابة هذه الأقسام على أساس أن الصحفي قد يضطر إلى قطع قصتك في أي لحظة. لذا، من الضروري أن يتم تقديم المعلومات الأساسية بالكامل في الفقرات السابقة وألا تعتمد على الأجزاء اللاحقة من البيان الصحفي لنقل المعلومات الهامة. يمكن إنهاء البيان الصحفي من خلال تعليق إضافي يعرض لاي لتفاصيل معلوماتية تم حذفها أو تلخيص ما قدمته بالفعل.

من الضروري أن يكون البيان الصحفي موجزا ويجب ألا يتجاوز صفحة واحدة أو حوالي ٤٠٠ كلمة. يجب تضمين معلومات أساسية حول منظمتكم، كما يمكن إضافة هذا إلى قسم في النهاية ويمكن أن يضاف في الصفحة ثانية. لذا، فجنبًا إلى جنب مع غيرها من المعلومات الإضافية ينبغي وصفها بوضوح بأنها "ملاحظات للمحررين".

حين نرسل البيان الصحفي

- **تضمين مخطط قصير لفكرة قصتك** وتوضيح المكان/الصفحة التي تعتقد أنها اتناسب مع محتوى البيان؛
- **ابذل جهدًا لكتابة بريد إلكتروني** مخصص لكل صحفي أو صحفية رئيسية على حدى؛
- **قم بتضمين نسخة من البيان الصحفي الخاص بك في نص الرسالة الإلكترونية،** حيث لا يجوز لبعض الصحفيين فتح مرفق؛
- **تجنب إرسال الصور** ما لم تضف شيئًا مهمًا لقصة ما؛
- أبق طموحك مرتفعا، لكن **كن واقعياً** واعرف أنه يمكن أن يستغرق بعض المثابرة قبل تأمين التغطية الصحفية لبيانكم.

للنشر فورًا للتواصل: أندرو ملير، نائب المدير للسياسات بمشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط (andrew.miller@pomed.org ٢٠٢-٨٠٤-٤٧٤١)؛ ابريل برادلي، مسؤولة التواصل والإعلام، مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط (april.brady@pomed.org ٢٠٢-٨٠٤-٤٧٤٧)

بيان اعلامي – بوميد ترحب بتبرئة موظفي المنظمات غير الحكومية في محاكمة التمويل الأجنبي في مصر

(واشنطن العاصمة) - تعقيبًا على أنباء اليوم عن قيام محكمة مصرية بتبرئة ٤١ من موظفي المنظمات غير الحكومية الذين تمت إدانتهم في يونيو / حزيران ٢٠١٣ في إطار ما يسمى بقضية "التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية"، أصدر نائب مدير مشروع السياسة في الشرق الأوسط الديمقراطية للسياسة أندرو ميلر البيان التالي:

"يرحب مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط (POMED) بأنباء اليوم عن قيام محكمة مصرية بتبرئة ٤١ موظفاً من العاملين بمنظمات غير حكومية أمريكية والذين قد تمت إدانتهم من قبل في ما يسمى بقضية "التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية" في يونيو / حزيران ٢٠١٣. شملت القضية مدعى عليهم أمريكيون ومصريون ومواطنون من دول أخرى عملوا في مؤسسات فريدوم هاوس والمركز الدولي للصحفيين والمعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري الدولي على مشروعات تلك المؤسسات في مصر. نحن نفهم أن الجهود ستستمر لتأمين تبرئة المتهمين الأخيرين في القضية.

"بالنسبة لمن تم تبرئتهم وعائلاتهم وأصدقائهم، يمثل حكم اليوم ذروة محنة طويلة بدأت منذ أكثر من سبع سنوات، بعد أشهر قليلة من ثورة ٢٠١١، عندما شنت السلطات المصرية حملة قمع غير مسبوقة ومسيسة ضد المنظمات غير الحكومية التي تعمل على الديمقراطية وحقوق الانسان والممولة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

في ديسمبر ٢٠١١ ، داهمت أجهزة الأمن المصرية مكاتب ١٧ منظمة غير حكومية مصرية على أساس اتهامات لا أساس لها بأنها تتآمر ضد الأمن القومي. المداهمة جائت بعد حملة إعلامية منظمة صورت العاملين في المنظمات غير الحكومية كعملاء أمريكيين وجواسيس، المحاكمة التي تلت تلك الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ كانت جائرة للغاية وأسفرت عن حصول جميع المتهمين الـ ٤٣ على عقوبات بالسجن تصل إلى خمس سنوات بسبب "تلقي تمويل بشكل غير قانوني، وإدارة منظمات غير حكومية دون ترخيص، وأداء أنشطة محظورة."

"أدت الحملة المصرية ضد هذه المنظمات غير الحكومية التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها إلى حدوث أزمة في العلاقات الثنائية بين البلدين. على مر السنين، نشأ تحالف بين المنظمات في الولايات المتحدة ومصر، بما في ذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، ومعهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط، ومنظمة حقوق الإنسان أولاً، ومجموعة العمل ثنائية الاحزاب حول مصر، ومشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط بالاضافة للعاملين في المنظمات الذين تم اتهامهم في القضية لضمان عدم نسيان مصيرهم. في نهاية المطاف، أدى استمرار الضغط على الحكومة المصرية من قبل إدارة أوباما، وإدارة ترامب، والكونغرس الأمريكي بشكل خاص في النهاية إلى تبرئة الضحايا من تلك العدالة الزائفة.

ومع ذلك، لا تزال المنظمات غير الحكومية المصرية خاضعة للقمع الحكومي الشديد. في الواقع، كانت قضية ٢٠١٣ جزءًا فقط من تحقيق حكومي أكبر في أنشطة منظمات المجتمع المدني المستقلة، المعروفة بقضية ٢٠١١/١٧٣. وقد تم استهداف العديد من المنظمات الحقوقية البارزة في مصر في الجزء الآخر من هذه القضية، والتي بموجبها تم تجميد أصول تلك المنظمات وفرض حظر سفر على النشطاء البارزين في المجتمع المدني في البلاد. وبشكل منفصل، صادق الرئيس عبد الفتاح السيسي العام الماضي على قانون خاص بالمنظمات غير الحكومية يتعارض مع جميع المعايير الدولية لحرية تكوين الجمعيات. ما لم يغيّر السيسي مساره ، فإن الأثر المشترك للقضية ١٧٣ وقانون المنظمات غير الحكومية سيكونان إلغاء أي عمل مجتمع مدني حقيقي في مصر، وهو ما يضر بالشعب المصري. يجب على الولايات المتحدة استمرار حث مصر على إغلاق القضية ١٧٣ على الفور وتعديل قانون المنظمات غير الحكومية للامتثال للمعايير الدولية لحرية تكوين الجمعيات. إن الإخفاق في القيام بذلك لن يكون مجرد فرصة ضائعة، بل قد يجعل من انتصار اليوم أجوفًا إلى حد ما".